

قوانين

قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١

بمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية في المملكة المصرية

نحن هاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - شح عدم الإخلال بأحكام المادتين الأولى والثانية من الأمر رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ الذي استمر العمل به بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ ، بشأن تملك العقارات في أقسام الحدود ، يحظر على غير المصريين سواء أ كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية بالمملكة المصرية ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع .

مادة ٢ - استثناء من حكم المادة السابقة يجوز لغير المصرى اكتساب ملكية الأراضي الزراعية في الأحوال الآتية :

- (أ) إذا آلت إليه بطريق الارث أو الوصية من أجنبي .
- (ب) إذا كانت موقوفة وآلت إليه بسبب انتهاء الوقف أو الرجوع فيه .
- (ج) إذا كان غير المصرى له حق امتياز البائع ورسا عليه مزاد الأرض التي له عليها هذا الحق بالتطبيق للمادة ٦٦٤ من قانون المرافعات .
- (د) إذا كان غير المصرى شركة مساهمة تقوم بالأعمال المصرفية وكانت مرتبنة ورسا عليها مزاد الأرض المرهونة بالتطبيق للمادة ٦٦٤ من قانون المرافعات .
- (هـ) إذا كان غير المصرى دائئا مرتبنا قبل العمل بهذا القانون ورسا عليه مزاد الأرض المرهونة بالتطبيق للمادة ٦٦٤ من قانون المرافعات .
- (و) الأراضي الداخلة في نطاق المدن المحدد بمرسوم .

مادة ٣ - يكون باطلا كل تصرف يصدر لغير المصرى مخالف لأحكام هذا القانون .

لويجوز لكل ذى شأن وللنيابة العامة طلب هذا البطلان ، وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

مادة ٤ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ - أهلى وزيرى العدل والحربية والبحرية كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة فى ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٠ (١٠ مارس سنة ١٩٥١)

هاروق

أأمر حضرة صاحب الجلالة

وزيرى الحربية والبحرية وزيرى العدل رئيس مجلس الوزراء
أأمر مصطفى ههصرت ههبد الفتاح الطويل ههصطفى النحاس

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥١

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٥١

نحن هاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٥١ قسم ١٠ (وزارة الداخلية) فرع ٢ (البوليس) الباب الثانى (مصروفات عامة) اعتماد اضافى قدره ٦٥,٠٠٠ ج (خمسة وستون ألف جنيه) لمواجهة بدل الغذاء المستحق وما قد يستحق لرجال البوليس فى الأحوال التى تستلزم استخدامهم طول اليوم .

لويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفور سائر اعتمادات الباب الأول من ميزانية نفس الفرع .

مادة ٢ - أهلى وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة فى ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٧٠ (١٢ مارس سنة ١٩٥١) .

هاروق

أأمر حضرة صاحب الجلالة

وزيرى المالية وزيرى الداخلية رئيس مجلس الوزراء
أأمر ههزاد ههراج الدين ههزاد ههراج الدين ههصطفى النحاس